متى تتولي امرأة منصب أمين عام منظمة الأمم المتحدة؟

بقلم:
د. كوني بايك ○

مع اقتراب انتهاء الولاية الثانية للأمين العام الحالي للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، في 31 ديسمبر 2026، تعكف المنظمة حالياً على اختيار أمينها العام العاشر.

كان تريغفي لي، أول أمين عام للأمم المتحدة على الإطلاق، قد وصف هذا المنصب -في عبارة شهيرة- بأنه «أكثر الوظائف استحالةً في العالم». وقد قيل ذلك في وقت كان عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يبلغ 60 دولة، وعدد سكان العالم 2.6 مليار نسمة. أما اليوم، فقد وصل عدد الدول الأعضاء إلى 193 دولة، وبلغ عدد سكان العالم 8.3 مليارات نسمة. وعلاوة على ذلك، يمكن القول بأن هذا المنصب هو الأهم في العالم.

تعتبر أنالينا بيربوك الرئيسة الحالية للجمعية العامة للأمم، واحدة من خمس نساء فقط انتُخبن لهذا المنصب على مدار 81 عاماً من مسيرة الأمم المتحدة التي تأسست سنة 1945، مقابل 76 رجلاً.

والنساء الخمس اللواتي تولين رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة هن فيجايا لاكشمي بانديت من الهند (1953)، وأنجي إليزابيث بروكس من ليبيريا (1969)، والشيخة هيا بنت راشد آل خليفة من مملكة البحرين (2006)، وماريا فرناندا إسبينوزا من الإكوادور (2019–2018)، وأنالينا بيربوك من ألمانيا (2026–2025).

تقول أنالينا بيربوك: «سيوجه اختيارنا رسالة قوية حول هويتنا، وما إذا كنا نخدم حقاً سكان العالم البالغ عددهم 8 مليارات نسمة بكل ما يتسمون به من تنوع».

تحدد المادة 97 من ميثاق الأمم المتحدة عملية الاختيار برمتها، حيث تنص على أن: «يُعيَّن الأمين العام بقرار من الجمعية العامة بناءً على توصية مجلس الأمن»، غير أن الميثاق لا يقدم سوى القليل من التوجيهات الإضافية، ما أدى إلى نشوء مجموعة من الإجراءات والممارسات غير الرسمية بمرور الوقت.

ومن بين هذه الممارسات قاعدة التناوب الإقليمي؛ إذ يحل حالياً «دور» منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، رغم أنه لا يزال بالإمكان ترشيح مرشحين آخرين من مناطق أخرى، وهو ما حدث بالفعل في هذه الجولة.

تم ترشيح سبعة مرشحين حتى الآن: خمسة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (أربع نساء ورجل واحد) واثنان من إفريقيا (كلاهما رجلان).

ورغم أن ترشيح النساء بدأ في عام 1991، فإنه لم يتم تعيين أي امرأة في هذا المنصب قط، وذلك على الرغم من الحملات التي سعت لاختيار امرأة في عامي 2006 و2016.

وثمة توافق عام على ضرورة أن ينتمي المرشحون إلى دول صغيرة أو متوسطة الحجم، وألا يكونوا من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي.

ولكي يُنظر في ترشيح شخص ما، يجب أن يحظى بترشيح دولة واحدة أو أكثر من الدول الأعضاء البالغ عددها 193 دولة، مع العلم أن الترشيح لا يشترط أن يصدر عن الدولة التي يحمل المرشح جنسيتها.

ولسنوات عديدة، لم تتسم عملية الاختيار بالشفافية، إلا أن الوضع قد تحسن مؤخراً. فقد انطلقت الجولة الحالية من الترشيحات في 25 نوفمبر 2025 بموجب رسالة مشتركة من رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن موجهة إلى جميع الدول الأعضاء، تدعو إلى تقديم الترشيحات وتشجع الدول صراحةً على «النظر بجدية في ترشيح نساء».

وقد طلبت الرسالة أن تكون الترشيحات مصحوبة بخطاب ترشيح، وبيان للرؤية، وسيرة ذاتية، وبيان للإفصاح عن تمويل الحملة. ومع استلام الترشيحات، قام الرئيسان بإبلاغ جميع الدول الأعضاء بذلك بشكل مشترك، كما نُشرت المعلومات على أحد مواقع الأمم المتحدة الإلكترونية.

بالإضافة إلى ذلك، نُظِّم في 23 يوليو الماضي لقاءٌ مفتوحٌ للأمم المتحدة في قاعة الجمعية العامة برعاية رئيس الجمعية، وبُثَّ مباشرةً عبر شبكة «بلومبرغ» بإدارة اثنين من مذيعيها.

وقد ظهر المرشحون الستة جميعاً آنذاك (إذ رُشِّح مرشحٌ سابعٌ لاحقاً) معاً على المنصة، وأجابوا عن أسئلة طرحها كلٌ من المذيعين والجمهور، الذي تألَّف مجدداً من ممثلين عن الدول الأعضاء والمجتمع المدني. كما عقد مجلس الأمن جلساتٍ سريةً مغلقةً مع كل مرشحٍ من المرشحين.

وفي وقت لاحق، وتحديداً في 30 يوليو، أجرى مجلس الأمن أول «تصويت استطلاعي» سري له، وهي عملية متكررة تُجرى على مدار عدة أسابيع لتحديد المرشح الذي يحظى بأكبر قدر من الدعم.

وفي كل جولة، يُعبِّر أعضاء المجلس الخمسة عشر - أي الدول الخمس دائمة العضوية (الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة) والأعضاء العشرة المنتخبون الذين يشغلون مقاعدهم مدة عامين (وهم حالياً: البحرين وكولومبيا والكونغو والدنمارك واليونان ولاتفيا وليبيريا وباكستان وبنما والصومال)- عن المرشحين الذين ينوون دعمهم من خلال التصويت بـ«تشجيع» (أي التأييد)، أو «عدم تشجيع» (أي المعارضة)، أو «لا رأي» (أي الامتناع عن التصويت).

في الجولات الأولى، تكون جميع بطاقات الاقتراع متطابقة؛ غير أنه بعد مرور بضع جولات (لم يُحدد عددها)، يبدأ المجلس في استخدام بطاقات مُميَّزة بالألوان: بطاقات «حمراء» للدول الخمس دائمة العضوية (P5) وبطاقات «بيضاء» للدول العشر غير دائمة العضوية (E10).

ومن تلك المرحلة فصاعداً، تكتسب الأصوات أوزاناً سياسية متفاوتة، إذ يُعد تصويت أي دولة من الدول الخمس دائمة العضوية بـ«عدم التأييد» (discourage) بمثابة استخدام لحق النقض (الفيتو).

ولاختيار مرشح ما، يلزم الحصول على تسعة أصوات «تأييد» (encourage) على الأقل، شريطة عدم صدور أي صوت «عدم تأييد» من الدول الخمس دائمة العضوية.

يمكن للمرشحين الذين يحققون نتائج ضعيفة الانسحاب من العملية، رغم عدم وجود قواعد تُلزمهم بذلك. ومن المفترض أن تكون عملية التصويت سرية، إلا أن النتائج عادةً ما تتسرب؛ وتُعرض هنا نتائج الاقتراع الاستطلاعي الذي أُجري في 30 يوليو.

بمجرد اتخاذ القرار، يُجري مجلس الأمن تصويتاً رسمياً بشأنه، ثم يرفع توصية رسمية إلى الجمعية العامة؛ ويمكن للجمعية العامة قبول هذه التوصية إما بالتزكية أو عبر تصويت رسمي تشارك فيه الدول الأعضاء البالغ عددها 193 دولة. ومن الناحية النظرية، تملك الجمعية العامة صلاحية إعادة التوصية إلى المجلس لإعادة النظر فيها، وإن كان هذا الأمر لم يحدث قط.

في عام 2026، تبرز أربع مرشحات متميزات؛ لذا يُنصح القراء بالاطلاع على سيرهن الذاتية وبيانات رؤاهن، ومشاهدة جزء -على الأقل- من البث المباشر عبر الإنترنت. ونظراً لأن تعيين امرأة في هذا المنصب قد تأخر كثيراً، ثمة ما يدعو للتفاؤل بأن هذا هو ما سيتحقق بالفعل.

ولكن لكي يتحقق ذلك، لا بد ألا تستخدم أي من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن حق النقض (الفيتو) ضد ترشحها. وكما أشار تقرير صادر عن منظمة «المرأة في الأمن الدولي» (Women in International Security): «عند النظر في كافة الجوانب، فإن فرص المرشحات ستعتمد بشكل كبير على حق النقض الذي تمتلكه الولايات المتحدة أو روسيا، إذ يمكن لأي منهما عرقلة تعيينهن».

وفي حين أبدت كل من المملكة المتحدة وفرنسا والصين موقفاً إيجابياً تجاه تعيين امرأة، أظهرت روسيا تحفظاً على ربط عملية اختيار قيادة الأمم المتحدة باعتبارات النوع الاجتماعي، كما أبدت الولايات المتحدة - في ظل إدارة ترامب - معارضة لمبادئ «التنوع والإنصاف والشمول».

في تقرير يناقش احتمالية صدور تصويت «معارض» (أو تصويت يهدف إلى ثني المرشح عن المضي قدماً) من جانب الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، يُنظر إلى ريبيكا غرينسبان عموماً على أنها المرشحة الأقل إثارة للجدل من الناحية الأيديولوجية، كما أن كارولين رودريغيز بيركيت هي الأقل عرضة لاحتكاك ظاهر مع هذه الدول.

ومع ذلك، ونظراً الى كونها المندوبة الدائمة لغيانا لدى مجلس الأمن، فقد امتنعت عن التصويت على قرار بشأن وقف إطلاق النار في غزة -كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد رعته عام -2024 وهو موقف قد يثير استياء سلطات واشنطن.

أما الدعم السابق الذي قدمته ماريا فرناندا إسبينوزا لجوليان أسانج -خلال فترة عملها كمندوبة للإكوادور لدى الأمم المتحدة ثم كوزيرة للخارجية- فقد يثير قلق المملكة المتحدة التي أمضت سنوات في السعي لتسلمه.

وأخيراً، يُشار إلى أن الصين قد «تشكل تحدياً لميشيل باشيليت»؛ إذ إنها -في ختام ولايتها كمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان- أجازت نشر تقرير أممي (رغم الضغوط الصينية المعارضة لذلك) يخلص إلى أن الانتهاكات المرتكبة ضد الأويغور وأقليات مسلمة أخرى ترقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية.

على الرغم من امتلاك مجموعة P5 حق النقض، فإن مجموعة E10 تمتلك هذا الحق أيضًا، إذا اتفق سبعة أعضاء على مرشح واحد ورفضوا تغيير تصويتهم، فلن تتمكن مجموعة P5 من تمرير المرشح، حتى لو وافقوا جميعًا، لأن الأمر يتطلب تسعة أصوات.

وإذا صوّت سبعة أعضاء من مجموعة E10 بـ«عدم تشجيع» مرشح من مجموعة P5، فلن يتبقى سوى ثمانية مصوّتين بـ«التشجيع»؛ وبالتالي سيتم رفض التصويت. وقد أطلق على هذا «حق النقض السادس».

على الرغم من أن الدعم من جانب الدول العشر المنتخبة (E10) يُعد أمراً ضرورياً، إلا أنه ليس كافياً؛ إذ إن صوتاً واحداً معارضاً (أو صوتاً «مثبِّطاً») من إحدى الدول الخمس دائمة العضوية (P5) كفيلٌ بالقضاء على فرص المرشح.

ومع ذلك، فإن الزخم المبكر الذي قد يحظى به المرشح داخل مجموعة الدول العشر سيجعل من الصعب على أي دولة من الدول الخمس دائمة العضوية عرقلة ترشحه - حال تمتعه بدعم كاف من المجموعة - دون أن تدفع ثمناً يتعلق بسمعتها.

وبطبيعة الحال، وكما يشير تقرير صادر عن مركز «ستيمسون»: «لن تؤدي تولي امرأة منصب الأمين العام إلى حل كافة التحديات المؤسسية أو الجيوسياسية، إلا أن انتخاب امرأة قوية يبعث برسالة مفادها أن الأمم المتحدة قادرة على القيادة بالقدوة.. فوجود امرأة في هذا المنصب من شأنه أن يمثل نصف سكان العالم، ويطرح رؤى جديدة لحل المشكلات العالمية، ويتيح التعامل مع العقبات المؤسسية بمهارة واقتدار ومرونة. وبعد مرور ثمانين عاماً، لم يعد السؤال المطروح هو ما إذا كان العالم مستعداً لوجود امرأة في منصب الأمين العام، بل ما إذا كانت الأمم المتحدة مستعدة لذلك».

من المرجح جداً أن يُتخذ هذا القرار المصيري في مطلع شهر أكتوبر القادم؛ إذ سيكون لطريقة تنفيذ هذه العملية وكيفية النظر إلى نتائجها تداعياتٌ بالغة الأهمية على استعادة الثقة في قدرة الأمم المتحدة على الوفاء بولايتها في عالم يزداد اضطرابا. ولنأمل بشدة أن يتخذ مجلس الأمن قراراً حكيماً.

○ مؤسسة برنامج معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث

جائزة الملك حمد للتعايش والتسامح ورسالتها الحضارية

بقلم:
نبيلة رجب ○

أغلب الأسر البحرينية لها كبير تقصده، أب أو أخ أكبر أو أخت كبرى. سلطته ليست في أمر يصدره، وإنّما في أنّ أهل البيت يثقون به معًا، فيجلس ويستمع وقد يطيل الاستماع، ثم يقول رأيه فيجد فيه صاحب الأمر مخرجًا لم يبصره وحده. وفي بيت والدي عشت هذا ومازلت. والذي يتعلّمه الصغير في ذلك المجلس أكبر ممّا يبدو عليه، فهو يرى رأيًا يخالف هواه ويقبله عن رضا، ويرى أخاه يُسمَع كما سُمِع هو. هذه أول مدرسة يتعلّم فيها الإنسان أن يحتمل من يخالفه.

ومن هذا الباب يبدأ كل ما يُقال عن التعايش. الطفل الذي تعود في بيته أن يُنصت لمن يخالفه يخرج إلى الجوار فيلعب مع من يختلف عنه في اللسان والدار، ثم يدخل المدرسة فيجلس إلى جوارٍ من تختلف عائلته عن عائلته، ثم يصير رجلًا يعمل مع أهل بلاد شتّى ولا يجد في ذلك عناء. والذي لم يتدرّب على هذا في صغره يجد الأمر كلّه ثقيلًا عليه في كبره.

وأنا ابنة المنامة تعلّمته قبل أن أعرف له اسمًا. مشيت في فرجانها وزرانيقها فرأيت المسجد والمأتم والكنيسة والمعبد في مساحة يقطعها الماشي في دقائق، ورأيت أهلها يمرّون بينها كأنّها من طبائع المكان. والطفل الذي ينشأ على هذا المنظر يحمله معه إلى آخر عمره، فما تراه العين في الصغر يستقرّ حيث لا يبلغه الدرس.

وقد عرف الأولون أنّ هذا الخُلق يُتعلَم. قال أرسطو إنّ الإنسان لا يولد كريمًا ولا عادلًا، وإنّما يصير كذلك بتكرار الفعل حتى يعتاده. وقبله بنحو قرن قال حكيم الصين كونفوشيوس إن إصلاح الناس يبدأ من تربيتهم، ووضع قاعدة قصيرة، وهي ألّا يفعل المرء بغيره ما يكره أن يُفعل به. رجل في اليونان ورجل في الصين، ولا يعرف أحدهما الآخر، وقالا الكلام نفسه. والأديان قالته أيضًا كل واحد بلسانه. وما يتّفق عليه الناس في أماكن متباعدة يكون قاعدة في حياة البشر جميعًا، لا عادة في بلد واحد.

وقبل أيام قرأت أنّ باب الترشح فُتح للدورة الأولى من جائزة الملك حمد للتعايش والتسامح، وأنّ المرصود لها مليون دولار، وأنّها تُمنح لمن قدّم إسهامًا استثنائيًا في التقريب بين أتباع الأديان والثقافات. وفي هذا التقدير معنى يستحق الوقوف عنده، فقد وُضع التقريب بين الناس في مرتبة اكتشاف الدواء وتأليف الكتاب، وهي مرتبة الأعمال التي يُرى أثرها ويُمسك باليد.

ولهذا العمل صعوبة تخصّه وحده. الطبيب يشير إلى مريض شُفي على يديه، والمهندس يشير إلى جسر قائم يمرّ الناس عليه، ولكل منهما دليل يُرى. أمّا الذي يقرّب بين الناس فثمرة عمله أن شيئًا لم يقع. خصومة لم تبدأ، وسوء ظن انطفأ قبل أن يتحوّل إلى قطيعة، وباب بقي مفتوحا بين جارين. هذه كلّها لا تُصوَّر ولا تُحصى، ولا يعرف بها أحد سوى صاحبها. والجائزة تكرّم هذا النوع من العمل، أي أنّها تكافئ على ما مُنِع لا على ما أُنجز، وهذا أنبل ما فيها وأصعبه في آنٍ واحد.

والذين يجلسون إلى طاولات الحوار بين الحضارات لم يولدوا على تلك الطاولات. كل واحد منهم كان طفلًا في بيت، وتعلّم الإنصات فيه أو لم يتعلّمه، ثم حمل ما تعلّمه إلى مجلسه الكبير بعد أربعين سنة. الجائزة تكرّم آخر حلقة في سلسلة أولها بيت، والحلقة الأولى هي التي تصنع ما بعدها.

والذي أدعو إليه أن تُصرف عناية أكبر إلى هذه الحلقة الأولى. صفوف مدارسنا تضمّ منذ عقود خليطًا من البيوت والألسنة والجنسيات، والبيت هو الذي يقرّر ما يصنعه الطفل بهذا الخليط. الأب الذي يسمع ابنه إلى آخر كلامه يعلّمه أكثر ممّا تعلّمه حصة كاملة، والأم التي ترسل الصحن إلى الجيران في عيدهم تضع في يد ابنتها درسًا لا يُنسى. وهذا كلّه قليل الكلفة بعيد الأثر، ولا يظهر أثره في السنة التي يُبذل فيها.

وما تحمله البحرين إلى المحافل الدولية يبدأ من هذه المواضع الصغيرة. مجلس فيه كبير يُنصت، وبيت يتعلّم فيه الطفل أن يخالف أخاه بلا خصومة، وجيرة تُفتح فيها الأبواب على اختلاف أهلها. من هذا الباب الصغير تُبنى الفكرة الكبيرة التي تكرّمها الجائزة.

○ قانونية وكاتبة بحرينية
rajabnabeela@gmail.com

حتى يكون الشباب عماد المستقبل في مسيرة الوطن

بقلم:
د. نبيل العسومي

يكمن السبيل الأمثل للاهتمام بالشباب ورعايتهم والاستثمار في طاقاتهم وقدراتهم الكاملة في التعامل معهم باعتبارهم شركاء فاعلين في بناء الوطن وتطويره وتنميته من خلال دمجهم في مسيرة التنمية والاستفادة من تطلعاتهم الثقافية والتعليمية والمهنية لتعزيز قيم الانتماء والهوية الوطنية وتجسيد كل ذلك في مسيرة التنمية في مملكة البحرين ضمن الخطط الاستراتيجية للدولة في مختلف المجالات وضمن البرامج التي تعلنها الوزارات والجهات المختلفة في مجال اختصاصه في التعليم والتعليم العالي والرياضة والثقافة والفنون والعمل والتدريب وغير ذلك مما يفيد الشباب ويعبر عن تطلعاتهم نحو حياة أفضل.

ويمكن في هذا السياق أن نتوقف بالتحليل عند النقاط الأكثر فاعلية والمحاور الثلاثة الأساسية التي تؤثر في واقع الشباب البحريني:

الأول: ضرورة وضع خطة ثلاثية الأبعاد لتمكين القدرات والمهارات الشبابية انطلاقا من ربط مخرجات التعليم والتعليم العالي باقتصاديات المعرفة وسوق العمل مما يبرز أهمية العمل على صقل المهارات في المجالات التكنولوجية وريادة الأعمال والابتكار والذكاء الاصطناعي وتعزيز المهارات الرقمية وهذا كله عنصر أساسي لا بد أن نبذل فيه الجهود سواء من الوزارات أو الهيئات المختصة أو من الجهات الأهلية ذات العلاقة وهذا يكون على مدار العام وليس عملا ظرفيا أو مؤقتا.

الثاني: العمل في الوقت نفسه على محور تعزيز الانتماء الوطني ليس من خلال الشعارات فقط وإنما من خلال إشراك الشباب ضمن ممارسات عملية في مبادرات وطنية تحافظ على الإرث التاريخي الوطني وتترجم قيم الولاء والانتماء إلى إنجازات ملموسة تخدم المجتمع وتخلق مبادرات واضحة تنتج للشباب الفرص المناسبة للتعبير عن آرائهم وأفكارهم وطموحاتهم وتطلعاتهم المشروعة نحو مستقبل أفضل.

الثالث: توفير الفرص للشباب لتحمل المسؤولية في مواقع صنع القرار من خلال المشاركة الفاعلة في مواقع العمل سواء من خلال التمكين الاقتصادي وإعطائهم فرص إنشاء مشاريعهم وإكسابهم المهارات أو تزويدهم بالمهارات المطلوبة التي تسهل انخراطهم في سوق العمل وخلق فرص نوعية للمشاركة والحصول على فرص ونصيب في هذه السوق ويستدعي ذلك مساعدتهم والأخذ بأيديهم وتدريبهم ودمجهم لصقل ممارساتهم في المجالات المستهدفة وخاصة فيما بات يسمى اليوم تكنولوجيات الاتصال والمعلومات والذكاء الاصطناعي والإعلام الرقمي والإرشاد المهني والعمل بجدية على دمج الخريجين الجدد من الجامعات الحكومية والخاصة في القطاع الخاص ضمن برامج تدريبية تجعلهم الخيار الأفضل في هذا القطاع الذي يمتلك مناصبه حاليا ومقاعده الآلاف من الوافدين ولتحقيق هذه الخطوة يجب أن يتم تعزيز وتوفير الموارد البشرية والإدارية التي بمقدورها إدماج هذا الشباب في القطاع الخاص لأن القطاع الحكومي لم يعد قادرا على توفير المزيد من الفرص فيه.

كما يمكن إشراك الشباب في مسار القيادة وصناعة القرار بتأهيلهم سياسيا وتشريعيا حتى يكونوا في مواقع المساهمة في اتخاذ القرار وتولي المسؤوليات وذلك باستقطاب الكفاءات الوطنية الشبابية وإشراكهم في صناعة القرار وطرح أفكارهم ومشاريعهم مباشرة أمام المسؤولين وبهذه الطريقة بالإمكان تطوير دور الشباب واستيعابه ضمن دورة التنمية المستدامة بما يحقق الأهداف المنشودة التي تستند لبرامج العمل والخطط والموارد اللازمة لكي تنجح في استيعاب الشباب بما يجعلهم كوادر فاعلة في مسيرة نهضة الوطن.

إن الشباب هو عماد الوطن في الحاضر والمستقبل ولذلك فإن أي جهد وطني أو أهلي للاهتمام بالشباب ورعايته هو في الحقيقة جهد من أجل مستقبل الوطن وتنميته ونهضته والحفاظ على كيانه.

مخاوف النخب السياسية الإسرائيلية بشأن المستقبل

بقلم:
د. وليد عبد الحي ○

في مجتمع مثل المجتمع الإسرائيلي، تشكل النخبة بأشكالها المختلفة قرون الاستشعار للبيئة المستقبلية، فهي تؤثر في توجهات المجتمع، وتسهم في تشكيل فضاء القرار الاستراتيجي للدولة في ذهن صانع القرار، وتتركز هذه النخب في أوصال المجتمع كله، مما يجعلها على تماس بتفاصيل الظاهر والباطن، وبالروح العامة للمجتمع، فهي مبثوثة في القيادات الحزبية، ومراكز الدراسات، والجامعات، والنقابات، والمختبرات العلمية، بل وبين الفنانين والأدباء.. إلخ.

وبمتابعة أدبيات هذه النخب، يمكن تحديد المخاوف المستقبلية على إسرائيل، والتي هي المخاوف الأكثر اتفاقًا عليها بين أفراد النخبة، على النحو التالي:

1 - يبدو أن الخطر العسكري التقليدي المباشر لم يعد يتصدر هذه المخاوف بعد خروج مصر من الصراع بعد توقيع معاهدة السلام عام 1979، وبعد تخلي الجبهة الشرقية العربية عن فكرة تحرير فلسطين، بل وعما هو أقل من ذلك بكثير، واتساع نطاق التطبيع، والتمزق الداخلي في هذه الجبهات، لكن يبقى هاجس يُطل بين الحين والآخر في أدبيات النخبة، وهو «التطور التكنولوجي العسكري لدى التنظيمات المسلحة في المنطقة، والذي قد يصل إلى مرحلة أسلحة الدمار الشامل (الكيماوي والجرثومي، بل النووي)، وما قد يتفتق عنه العقل البشري من تطورات تكنولوجية، وخاصة أن التطور التكنولوجي يتسارع بشكل مضطرد، وبتكاليف أقل، وبيسر في عبور المعلومات والخبرات للحدود المادية والافتراضية».

2 - القلق من تعدد الهويات الفرعية في المجتمع الإسرائيلي، مع انتقال هذه التنوعات لدرجات من الولاء الآلي (بتعبير دوركهايم) على حساب الولاء العضوي، فالمجتمع الإسرائيلي متنوع بين علمانيين ودينيين، ويهود وعرب، ومسلم ومسيحي ويهودي، وبين انتماءات قومية لما قبل الهجرة (أشكنازي وسفارديمي وصابرا).. إلخ. وشهدت الفترات الأخيرة احتقانات مجتمعية تقف وراءها مثل هذه التنوعات، واتضحت معالمها في المجتمع والمؤسسة العسكرية والأحزاب..

وتتضح مؤشرات هذا الجانب في أدبيات معهد الأمن القومي الإسرائيلي، الذي يضع في حسابه مخاطر عسكرية مستقبلية مثل: تحالف إقليمي عسكري جديد في المنطقة ضد إسرائيل، والتعدد في القوى النووية في الشرق الأوسط، وانهيار النظام الدفاعي الإسرائيلي أمام احتمال وقوع موجات من الهجمات الصاروخية واسعة النطاق ودقيقة التوجيه.

لكنه يضع هذه المخاوف في بنية المجتمع في آخر قائمة المخاطر، ويربطها بعامل مساعد، وهو فقدان «الطابع الديمقراطي» للنظام السياسي في إسرائيل، مما يعزز التفكك الاجتماعي.

3 - القلق من المتغير الديموغرافي: فإذا كان عدد الفلسطينيين حاليًا في فلسطين التاريخية ما زال أعلى من عدد اليهود، فكيف ستكون دولة يهودية «في دولة أغلب سكانها ليسوا يهودًا»؟ وفي دراسة لـ «Charles D. Freilich» عن المخاطر غير العسكرية، يطرح في إحداها موضوع الفلسطينيين في الجسد الاجتماعي الإسرائيلي، ويبدو أن الفارق بين عدد اليهود والفلسطينيين سيتواصل لصالح الفلسطينيين، ما لم يتم التهجير أو الانفصال عن المناطق المحتلة عام 1967، هذه البيئة الدولية تستشعر (إسرائيل) مخاطرها، ولو في المدى الزمني المتوسط والبعيد، وتتعزز هذه العزلة في حالة تزايد الفجوة مع الولايات المتحدة، وتزايد نفور المجتمع اليهودي العالمي من السياسات الإسرائيلية، وكلاهما تطوران تشير لهما بعض الملامح.

6 - تتعزز المخاطر السابقة بمؤشرات مساعدة لا يجوز استبعادها، مثل:

أ - مخاوف من التغير في بعض النظم السياسية العربية واستبدالها بنظم معادية لإسرائيل.

ب- وقوع تطورات تقنية أو أزمات اقتصادية تغير من الوزن النوعي لبعض الدول، بخاصة الخليجية.

ت- تنامي التخلي الأمريكي عن رعاية إسرائيل لأسباب داخلية أمريكية، أو لتغير المكانة الأمريكية في القطبية الدولية، أو لزيادة الانفضاض الشعبي الأمريكي عن تأييد إسرائيل.

أخيرًا، لا بد من طرح تساؤلات على النخبة الإسرائيلية والنخب العربية على النحو التالي:

1 - للنخبة الإسرائيلية نقول: هل السياسات الإسرائيلية الحالية تعزز أو تضعف المخاطر سالفة الذكر؟ فإن كانت تعززها، فلماذا تواصل إسرائيل هذا النهج؟ وإن كانت تضعفها، فكيف نفسر أن أغلبها تعاظم منذ وصول الليكود لكرسي السلطة؟

2 - للنخبة العربية نسأل: كيف يمكن تعميق احتمالات هذه المخاطر الصهيونية بما يخدم تعزيز الجهود العربية والدولية في دعم القضية الفلسطينية؟

○ أكاديمي فلسطيني مختص في العلاقات الدولية